الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية

–دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة (2006– 2017) –

Economic Freedom and Economic Growth in ARAB Countries – An Econometric Study using Dynamic Panel Models During the period (2006-2017) -

ط.د. بهياني رضا[1]، د. بختي فريد[2]

BEHIANI Ridha[1], BEKHTI Farid[2]

[1] جامعة آكلي محند أولحاج–البويرة (الجزائر)، *r.bahiani@univ-bouira.dz*

[2] جامعة آكلي محند أولحاج–البويرة (الجزائر)، *akrambekhti@yahoo.fr*

تاريخ الاستلام: 2019/08/29 تاريخ القبول: 2019/12/07 تاريخ النشر: 2020/01/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي لعينة تشمل 14 دولة من المنطقة العربية خلال الفترة (2006–2017)، باستخدام أسلوب نماذج بانل الديناميكية (Dynamic Panal Model) والاعتماد على تقنية العزوم المعممة (GMM-syst) في التقدير.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي ضعيف للحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى انخفاض مستويات الحرية الاقتصادية في الدول العربية.

كلمات مفتاحية: الحرية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، الدول العربية، طريقة العزوم المعممة.

تصنيفات JEL : O43، O38، O11.

Abstract:

The aim of this study is to estimate the impact of economic freedom on the economic growth of a sample of 14 countries from the Arab region during the period (2006-2017), using the dynamic Panel modeling method and relying on generalized method of moments in estimation.

المؤلف المرسل: بهياني رضا، **الإيميل**: r.bahiani@univ-bouira.dz

The results of the study pointed to a weak positive impact of economic freedom on economic growth, due to the low levels of economic freedom in the Arab countries.

Keywords: Economic Freedom; Economic Growth; Arab Countries; Generalized Method of Moments.

JEL Classification Codes: O11, O38, O43.

1. مقدمة:

يعتبر موضوع الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من بين أهم المواضيع التي ترتكز عليها صناعة السياسة الاقتصادية المعاصرة، باعتبارهما من المبادئ الأساسية للنظم الاقتصادية المعتمدة في العديد من دول العالم. ومفهوم الحرية الاقتصادية ليس بالمفهوم الجديد في مجال النظرية الاقتصادية، فقد طور كل من "آدم سميث" و"دافيد ريكاردو" و"روبرت مالتوس" وغيرهم من الاقتصاديين مذهب الحرية الاقتصادية انطلاقا من مبدأ "دعه يعمل، دعه يمر"، وكان من نتائج هذا المذهب ظهور النظام الاقتصادي الرأسمالي، ففي ظل هذا النظام يجب على الدولة أن لا تتدخل في النشاط الاقتصادي للفرد وأن يكون تدخلها محدودا من خلال توفير الأمن وحفظ النظام، وبالتالي تكون الحرية الاقتصادية عامل أساسي وشرط ضروري للتقدم الاقتصادي في المجتمع.

قدمت العديد من الدراسات الاقتصادية في هذا الصدد، أدلة تجريبية هامة تؤكد أن للحرية الاقتصادية تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والدخل، وهذا من خلال ما توفره من مناخ ملائم لتعزيز المنافسة في الأسواق والتخصيص الأمثل للموارد المتاحة، وهو ما يفضي إلى زيادة الابتكار والفاعلية، ثم زيادة الاستثمار والإنتاجية في الأخير.

بالنظر إلى أهمية الحرية الاقتصادية، نجد أن معظم اقتصادات الدول العربية شهدت مع نهاية القرن العشرين العديد من التغيرات الهيكلية نحو العولمة الاقتصادية وتحرير الأطر الاقتصادية والمؤسسية وتأهيل اقتصاداتها بشكل أكبر لتفعيل آليات السوق، وهذا في إطار تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية التي أوصت بها المنظمات الاقتصادية الدولية، وحسب التقارير السنوية لمؤشر الحرية الاقتصادية التي تصدره مؤسسة (Heritage Foundation) نجد أن أغلب الدول العربية تحتل مراتب متدنية وفق هذا المؤشر.

1.1 إشكالية الدراسة: تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2006–2017) ؟

2.1 فرضية الدراسة: للإجابة على هذه الإشكالية، تنطلق الدراسة من الفرضية الأساسية والتي مفادها أنه:

تؤثر الحرية الاقتصادية بشكل إيجابي على أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية، إذ أنه كلما كان مستوى الحرية الاقتصادية مرتفعا أدى ذلك إلى زيادة في مستوى النمو الاقتصادي.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة كونها تبحث في مدى تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، باعتبار أن الحرية الاقتصادية من أكثر العوامل تأثيرا على التنمية والتطور الاقتصادي، من خلال مساهمتها الفعالة في تحسين مناخ الاستثمار وزيادة إنتاجية الأفراد وتحقيق أكبر قدر ممكن من التوظيف للموارد المتاحة.

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى اختبار مدى تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، إضافة إلى محددات أخرى بإمكانها التأثير على النمو الاقتصادي من خلال استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية (Dynamic Panel Data) وتقنية العزوم المعممة (GMM-syst) المقترحة بواسطة (Arellano and Bond) خلال الفترة (2006–2017).

5.1 منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة واختبار مدى صحة فرضيتها سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي لتحديد العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وكذلك المنهج الاستقرائي من خلال

استخدام أساليب التحليل الإحصائي للتعرف على مدى تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

6.1 الدراسات السابقة:

مع إنشاء المؤشرات التي تقيس مستوى الحرية الاقتصادية للبلدان وسهولة الوصول إليها، تزايد عدد الدراسات التجريبية التي تهتم بدراسة تأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، وسنقوم باستعراض موجز لأهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع كالتالي:

- دراسة (Ali, Rami, & Hatem, 2011) بعنوان: " The Effects of Economic Freedom Components on Economic Growth: An Analysis with A Threshold Model"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 104 دولة خلال الفترة (1972-2003)، وباستخدام كل من الطريقتين LTS و FWLS في عملية التقدير، توصلت الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن تخفيض حجم مساهمة الحكومة ليس فعالا في البلدان المنخفضة الدخل، وهذه النتيجة تدعم فكرة أن التأثير الإيجابي للحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي لا يعني بالضرورة الحاجة إلى فك الارتباط التام للحكومة في الاقتصاد.
- دراسة (Vsevolod & Pierre, 2013) بعنوان: " The Impact of Economic Individual Freedom on Economic Growth in the SADC: An Component Analysis"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لعينة مكونة من 13 دولة من بلدان (SADC) خلال الفترة (2000-2009)، وباستخدام نماذج (Panel) الديناميكية، خلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، فعند زيادة مستويات الحرية الاقتصادية تزداد معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول.
- دراسة (Mohammad & Ramiar, 2013) بعنوان: " The Effect of Trade Openness and Economic Freedom on Economic Growth: the Case of Middle East and East Asian Countries"، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح

التجاري والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي باستخدام بيانات 17 دولة من دول الشرق الأوسط وشرق آسيا خلال الفترة (2000–2009)، وباستخدام نماذج (Panel)، أظهرت نتائج الدراسة أن للانفتاح التجاري والحرية الاقتصادية تأثير إيجابي مهم على النمو الاقتصادي في هذه الدول.

- دراسة (Borovic, 2014) بعنوان: " Does Economic Freedom impact Economic growth: Decomposing the Effects for Bosnia and Herzegovina"، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحرية الاقتصادية ومؤشراتها الفرعية على النمو الاقتصادي في البوسنة والهرسك خلال الفترة (2000–2013)، أشارت نتائج الدراسة إلى أن الحرية الاقتصادية لها تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارت النتائج أيضا إلى وجود تباين في تأثير المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية.
- دراسة (Mohammed & Mahfuzul, 2016) بعنوان: " Impact of Economic Freedom on the Growth Rate: A Panel Data Analysis"، تبحث هذه الدراسة في بعض محددات النمو الاقتصادي غير التقليدية باستخدام بيانات عينتين مختلفتين، بحيث تتكون الأولى من 186 بلدا خلال الفترات 2013، 2014 و 2015، وتتكون الثانية من 57 بلدا خلال الفترة (2004–2014)، وباستخدام نماذج (Panel)، أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل المؤسساتية تلعب دورا حاسما في النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التأثير الإيجابي والقوي لمؤشر الحرية الاقتصادية على النمو في كلا العينتين.
- دراسة (Karolina, 2017) بعنوان: " Does Economic Freedom Affect the Growth Rate ? Evidence From Middle-Income Countries "، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المتوسط باستخدام بيانات عينة مكونة من 48 دولة خلال الفترة (2000–2014)، أشارت نتائج تحليل الانحدار باستخدام نماذج (Panel)، أن للحرية الاقتصادية تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في

هذه الدول، كما أشارت نتائج التحليل أيضا إلى وجود تباين في تأثير المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية.

2. الإطار النظري للدراسة

1.2 تعريف الحرية الاقتصادية:

عرفت مؤسسة (Heritage) الحرية الاقتصادية (Economic Freedom) على أنها "غياب السلطة أو القيود الحكومية في إنتاج واستهلاك وتوزيع السلع والخدمات، واقتصار دور الدولة على ضمان حريات الأفراد" (حجاري، 2014، صفحة 43)، وتعرف مؤسسة (Friedrich Naumann Foundation for Freedom) الحرية الاقتصادية على أنها "تعبر عن مدى قدرة الفرد على ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة، وتقوم الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي وحق المرء في الاحتفاظ بما يكتسبه والأمن على حقه في ممتلكاته" (الإسماعيلي و آخرون، 2018، صفحة 14)، ويرى معهد كيتو (CATO Institute) الحرية الاقتصادية بأنها "الاختيار الشخصي والتبادل الطوعي الذي تنظمه الأسواق عن طريق حرية الدخول والتنافس فيها، فضلا عن حماية الأشخاص وممتلكاتهم من اعتداء الآخرين" (James & Robert, 2006, p. 05).

وعلى الرغم من عدم وجود توافق بين الآراء بشأن تعريف الحرية الاقتصادية، إلا أن هناك اتفاق معترف به على نطاق واسع حول مكونات المفهوم، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية (Cuney & Feyza, 2014, p. 161):

- التفضيلات الفردية بدلاً من التفضيل الجماعي؛
- تغيير طوعي تنسقه الأسواق بدلاً من آلية صنع القرار السياسي؛
- حرية الدخول إلى الأسواق والمنافسة؛
- حماية الأفراد وممتلكاتهم من ضغوط الآخرين.

2.2 قياس الحرية الاقتصادية:

بهدف قياس الحرية الاقتصادية، تصدر مؤسسة (Heritage Foundation) منذ سنة 1995 بالتعاون مع صحيفة (Wall Street) تقرير سنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية في مختلف دول العالم، ويستخدم

هذا المؤشر ليعطي فكرة عامة عن الوضع الاقتصادي السائد في البلد، كما يعد هذا المؤشر الأكثر استخداماً للتعبير عن الحرية الاقتصادية.

يستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل (يدخل بها 50 متغيرا) تشمل: السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية ووجود حواجز غير جمركية)، وضع الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات)، حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، وضوح السياسة النقدية (سعر الصرف والتضخم)، تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر، وضع القطاع المصرفي والتمويل، مستوى الأجور والأسعار، احترام حقوق الملكية الفردية، ملائمة التشريعات ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية وأنشطة السوق الموازية، ولهذه المكونات العشرة أوزانا متساوية (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2004، صفحة 10). ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية، ويصنف هذا المؤشر على سلم من 0 (حرية مكبوتة) إلى 100 (حرية تامة).

3.2 علاقة الحرية الاقتصادية بالنمو الاقتصادي:

الحرية –سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو مدنية– تشكل ما يسميه الاقتصاديون بـ "مؤسسات" الاقتصاد، وتعد المؤسسات الجيدة عاملا محددا أو شرطا مسبقا للنمو الاقتصادي والتنمية. في هذا السياق، تشير زيادة الحرية إلى الاتجاه نحو "المؤسسات الجيدة" وبالتالي إلى النمو الاقتصادي، في الواقع، تؤثر المؤسسات على النشاط الاقتصادي الكلي بشكل غير مباشر من خلال التأثير على الاستثمار أو بشكل مباشر من خلال التأثير على إجمالي إنتاجية العامل (Erdal, 2019). ومن ناحية أخرى، وضح أستاذ الاقتصاد (Hall, 2011) كيف يؤدي المزيد من الحرية الاقتصادية إلى ارتفاع الدخول وزيادة التنمية الاقتصادية مع مرور الوقت، وهذا عندما تسمح الحكومات للمواطنين بحرية التجارة، والتملك، وإنشاء الأعمال التجارية، والتعاقد مع الآخرين، فإن دخل المواطنين العاديين ينمو بمرور الوقت. ويمكن ملاحظة هذا التأثير دوليا عند المقارنة بين الدول.

ومن البديهي أن يتوقع المرء أن تحدث الحرية الاقتصادية تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، لأن الحرية الاقتصادية تخلق مناخا يسمح للأفراد والشركات بتخصيص مواردها لما يحقق أكبر نفع أو استخدام نهائي، غير أن هذه المسألة تعد في جوهرها مسألة قائمة على التجربة، فقد توصلت واحدة من أولى الدراسات التي أجراها "إيستون و وكر" (1997) إلى أن التغيرات في الحرية الاقتصادية يكون لها تأثير كبير على مستوى الدخل الثابت أو المستقر، حتى بعد الأخذ في الاعتبار مستوى التكنولوجيا ومستوى تعليم العمالة ومستوى الاستثمار، كما أثبتت الدراسة التجريبية التي أجراها "دي هان وستيرم" (2000) أن إحداث تغيرات إيجابية (سلبية) في مساحة الحرية الاقتصادية يؤدي إلى تغيرات إيجابية (سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي (الإسماعيلي و آخرون، 2018، صفحة 18)، ووفقا لتقرير مؤسسة (The Heritage Foundation, 2019)، فإن الدول التي تتوفر على مستويات أعلى من قيم مؤشرات الحرية الاقتصادية تحقق معدلات ازدهار اقتصادي أعلى وتنخفض فيها معدلات الفقر وتتمتع ببيئات نظيفة ونصيب أعلى من الدخل للفردي.

3. أوضاع الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية

1.3 وضع الدول العربية في مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017:

حسب مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تصدره مؤسسة (The Heritage Foundation) يتم ترتيب الدول وفق هذا المؤشر على أساس درجة تدخل الدولة في الاقتصاد بناء على مجموعة من المؤشرات الفرعية، وتنقسم درجات الحرية الاقتصادية وفق هذا المؤشر إلى 5 أقسام كالتالي: من 80 إلى 100: دول ذات اقتصاد حر، من 70 إلى 79.9: دول ذات اقتصاد حر جزئيا، من 60 إلى 69.9: دول ذات اقتصاد حر معتدل، من 50 إلى 59.9: دول ذات اقتصاد غير حر جزئيا، من 0 إلى 49.9: دول ذات اقتصاد منغلق، وفي سنة 2017 جاءت نتائج قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية للدول العربية التي تمت تغطيتها كما يظهر في الشكل رقم (1).

الشكل 1: "نتائج ترتيب الدول العربية التي شملها مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2017"

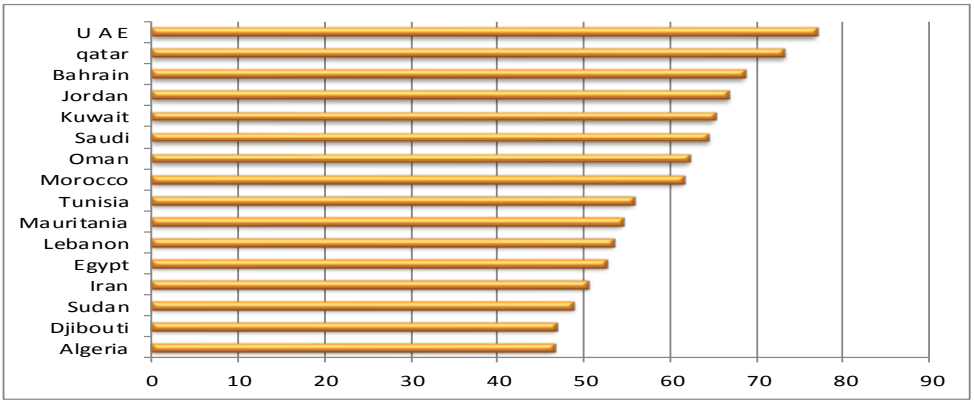

المصدر: أعد بالاعتماد على معطيات مؤسسة (The Heritage Foundation)

حسب مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2017، تتوزع الدول العربية إلى المجموعات التالية: دول ذات اقتصاد حر جزئيا (الإمارات العربية المتحدة، قطر) بنسبة 19% من مجموع الدول العربية التي مسها المؤشر، وهي بذلك تعد من أكثر الدول العربية تمتعا بالحرية الاقتصادية، أين تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية، باحتلالها المرتبة الأولى عربيا والمرتبة الثامنة عالميا من بين 180 دولة، دول ذات اقتصاد حر معتدل (البحرين، الأردن، الكويت، السعودية، عمان، المغرب) بنسبة 37%، دول ذات اقتصاد غير حر جزئيا (تونس، موريتانيا، لبنان، مصر، إيران) بنسبة 31%، دول ذات اقتصاد منغلق (السودان، جيبوتي، الجزائر) بنسبة 13%. ويعود ارتفاع مؤشر الحرية الاقتصادية في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر إلى زيادة كل من الحرية المالية والنقدية، إضافة إلى حرية التجارة والأعمال والاستثمار، في حين أن البلدان المتبقية حازت على مراتب متدنية نتيجة لعدم كفاية الجهود الرامية لتحسين بيئة الأعمال، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في بلدان الربيع العربي. كما جاءت ست دول عربية خارج التصنيف بسبب غياب البيانات نتيجة الحروب التي تمسها وغياب الشفافية، وهي: سوريا، العراق، ليبيا، السودان، الصومال واليمن.

الشكل 2: "مستوى الحرية الاقتصادية للدول العربية التي شملها المؤشر لسنة 2017"

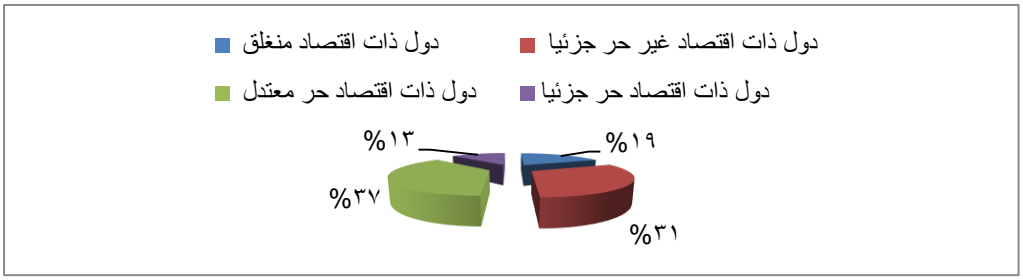

المصدر: أعد بالاعتماد على معطيات مؤسسة (The Heritage Foundation).

ستمنح الحرية الاقتصادية للعالم العربي ميزة بالغة الأهمية، إذ أن ارتفاع البطالة بين الشباب والذي قارب متوسطه 30% (البنك الدولي، 2014) يعد أحد الأسباب الرئيسية المؤدية لخلق شعور بالتمرد في المنطقة، فيما أثبتت الحرية الاقتصادية قدرتها على خلق فرص العمل وخفض معدلا البطالة، لاسيما بين الشباب، ومن ثم قدرتها على أداء دور محوري في دعم الاستقرار وهو الأمر الذي ينتج عنه زيادة جذب المستثمرين إلى المنطقة وزيادة فرص العمل تباعاً (الإسماعيلي و آخرون، 2015، صفحة 12).

2.3 تطور معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2003-2017):

شهدت اقتصادات الدول العربية جملة من التطورات العالمية والتحولات الإقليمية التي أثرت على أدائها الاقتصادي خلال الفترة (2003-2017)، ويمكن تقسيمها إلى فترتين رئيسيتين حسب التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية، تمتد الفترة الأولى من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008، فيما تمتد الفترة الثانية من سنة 2009 حتى سنة 2017.

الفترة الأولى (2003-2008): ساهمت التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي من خلال تبني العديد من السياسات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحرير الأسواق لدعم الإنتاجية والتنافسية في رفع معدلات النمو الاقتصاد العالمي، مما انعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية، حيث سجل أعلى معدل لنمو إجمالي الناتج المحلي لهذه الفترة ب 9.33% وهذا في سنة 2004 مقارنة ب 5.31% في سنة 2003، كما بلغ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي للدول العربية خلال هذه الفترة ب 6.19%.

الفترة الثانية (2009–2017): وفي هذه الفترة تأثر الأداء الاقتصادي للدول العربية بمجموعة من التطورات والأوضاع التي شهدها الاقتصاد العالمي، وفي مقدمتها الأزمة المالية العالمية 2008 حيث امتدت تأثيرات الأزمة من القطاع المالي إلى القطاع الحقيقي، وانتقال آثار تلك الأزمة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بما فيها الدول العربية، حيث قدر نمو إجمالي الناتج المحلي للدول العربية ب 0.46% في سنة 2009، كما تأثرت بعض الدول العربية بالأوضاع السياسية السائدة فيها كمصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس، وقد بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي للدول العربية 3.13% مع نهاية سنة 2013 مقابل 6.95% في سنة 2012 و 3.6% في سنة 2011، كما أن انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مع نهاية سنة 2014 ساهم في تراجع معدلات النمو الاقتصادي في الدول العربية، حيث سجل في هذه الفترة أدنى معدل نمو قدر ب 1.19% في سنة 2017 نتيجة تراجع نمو اقتصادات الدول المصدرة للنفط، كما قدر متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي للدول العربية خلال هذه الفترة ب 3.17%.

الشكل 3: تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية خلال الفترة (2003–2017)

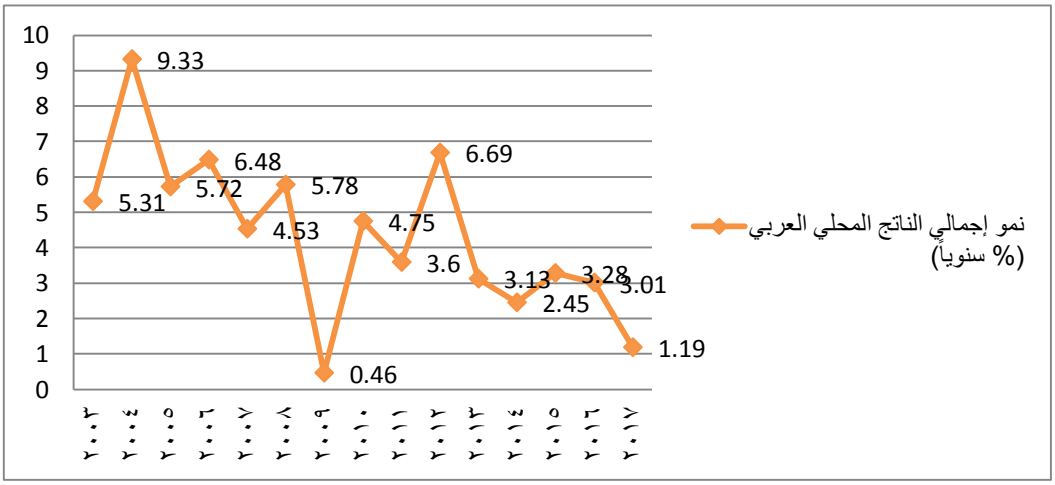

المصدر: أعد بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

4. قياس وتحليل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية

لتحقيق هدف الدراسة والمتمثل في تحديد أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، سيتم استخدام نموذج بانل الديناميكي (Dynamic Panel Models) والاعتماد على المعطيات المتاحة حول هذين المتغيرين وبعض المتغيرات التفسيرية الأخرى للفترة (2006-2017).

1.4 العينة، فترة الدراسة ومصادر البيانات:

تمتد فترة الدراسة من سنة 2006 إلى سنة 2017، ويعود سبب اختيار هذه الفترة لوفرة البيانات الخاصة بكل متغيرات الدراسة بالنسبة للدول العربية، كما شملت عينة الدول المستخدمة في التقدير 14 دولة عربية هي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، عمان، السعودية، إيران، البحرين، لبنان، الأردن، موريتانيا، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، وتم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من المصادر التالية: موقع البنك الدولي (World Bank) وموقع مؤسسة (The Heritage Foundation).

2.4 نموذج الدراسة:

بالاستناد إلى النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية السابقة الخاصة بتأثير الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي، سيتم الاعتماد على معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل النمو السكاني ومؤشر الحرية الاقتصادية الذي تصدره مؤسسة (The Heritage Foundation) كمتغيرات تفسيرية، وهذا وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$RGDPpc = f(FDI, POP, EF) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1) \qquad t = 2006\text{-}2017$$

حيث:

RGDPpc: معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

FDI: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

POP: معدل نمو السكان.

EF: مؤشر الحرية الاقتصادية.

سيتم في هذه الدراسة استخدام أساليب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية (Dynamic Panel Data Models) باستخدام تقنية العزوم المعممة (GMM-syst) في تقدير نموذج الدراسة، وسنقوم أولا باختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) لمتغيرات الدراسة للكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة وتحديد درجة تكاملها، ومن ثم التحقق من إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

3.4 دراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة:

للكشف عن جذر الوحدة لبيانات بانل وتحديد درجة تكاملها توجد عدة اختبارات معدة لهذا الغرض، وسنقوم باستخدام أهم هذه الاختبارات وأكثرها شيوعا والمتمثلة في: اختبار Levin, Lin et Chu (LLC-2002)، اختبار Im, Peasaran et Shin (IPS-2003) واختبار Fisher-ADF، والجدول التالي يوضح نتائج هذه الاختبارات:

الجدول 1: **اختبارات الإستقرارية لمتغيرات الدراسة**

ADF	LLC test	IPS test	المتغير
عند المستوى (Level)			
56.3396 (0.0013)*	-4.344489 (0.0000)*	-3.01179 (0.0013)*	RGDPpc
44.5420 (0.0245)**	-6.12267 (0.0000)*	-1.90861 (0.0245)**	FDI
190.701 (0.0000)*	-31.1225 (0.0000)*	-20.6567 (0.0000)*	POP
28.5118 (0.4376)	-2.37730 (0.0087)*	0.99538 (0.8402)	EF
عند الفرق الأول (1^{st} Difference)			
59.1722 (0.0005)*	-8.71015 (0.0000)*	-2.89747 (0.0019)*	DEF

ملاحظة: *()، **()، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

من خلال الجدول رقم (1) الذي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة، نلاحظ أن كل الاختبارات المستخدمة دلت على غياب جذر الوحدة بالنسبة للمتغيرات المدروسة التالية: معدل النمو السنوي لمتوسط

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPpc)، الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ومعدل النمو السكاني (POP)، وبالتالي فهي مستقرة عند المستوى (Level) ومتكاملة من الدرجة I(0)، بينما أظهرت النتائج أن المتغير الخاص بمؤشر الحرية الاقتصادية (EF) غير مستقر عند المستوى، وبعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1st Difference) أصبح مستقرا، أي أنه متكامل من الدرجة الأولى I(1). وعليه في هذه الحالة لا يمكن إجراء اختبار علاقات التكامل المشترك بين معدل النمو السنوي لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر الحرية الاقتصادية، وهذا باعتبار أن اختبار إمكانية وجود تكامل مشترك لا يكون إلا بين المتغيرات المتكاملة عند نفس الدرجة.

4.4 تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة العزوم المعممة GMM-syst وتحليل نتائج الانحدار:

إن استخدام طريقة المربعات الصغرى (Ordinary Least Square) قد تكون غير متسقة مع السلاسل الزمنية المقطعية بسبب وجود الأثر الفردي غير الملموس بين الدول، مما يؤدي إلى عدم تجانس السلاسل الزمنية المقطعية لمجموعة من الدول، وتعتبر طريقة العزوم المعممة (Generalized GMM Method of Moments) التي تم تطويرها من قبل (Arellano & Bover, 1995) و (Blundell & Bond, 1998) من بين أهم الطرق المستخدمة في تقدير نماذج بانل الديناميكية (Dynamic Panel Data Models).

وقد تم استخدام طريقة (GMM-syst) على نطاق واسع في الأعمال التجريبية الحديثة، لا سيما في دراسات الاقتصاد الكلي والتمويل نظرا للمزايا التي تتمتع بها، فبالنسبة لمقدرات نماذج بانل الديناميكية باستعمال (GMM-syst) تكون جيدة في استغلال تباين بيانات السلسلة الزمنية وحساب التأثيرات الفردية غير المرصودة، وبالتالي توفير تحكم أفضل لخصوصية كل المتغيرات التفسيرية (Liang, 2006, p. 15)، وهذا ما يساهم في الحصول على مقدرات متسقة وغير متحيزة.

لاختبار صلاحية النموذج تستخدم هذه الطريقة اختبار (Sargan test) للتحديد المفرط للقيود (Sargan test of over-identifying restrictions). (Blundell & Bond, 1998, p. 137) الذي يختبر مدى جودة وملائمة الأدوات المستعملة في النموذج وصلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير، بحيث تتمثل الفرضية الصفرية H_0 لهذا الاختبار في أن المتغيرات الأدواتية غير مرتبطة بالحد

العشوائي (Bucheli & Teresa, 2011, p. 06)، بالإضافة إلى اختبار (Arellano-Bond test) لاختبار الارتباط الذاتي المتسلسل لحدود الخطأ من الدرجة الثانية.

من هذا المنطلق، سيتم تقدير نموذج بانل الديناميكي باستخدام تقنية العزوم المعممة (GMM-syst) وهذا بتعديل المعادلة (1) مع إدخال فترة إبطاء زمنية على المتغير التابع (RGDPpc) كمتغير مفسر كما هو مبين في المعادلة التالية:

$$\mathrm{RGDPpc}_{it} = \alpha \mathrm{RGDPpc}_{it-1} + \beta_1 FDI_{it} + \beta_2 POP_{it} + \beta_3 EF_{it} + \mu_i + \varepsilon_{it} \quad \ldots..(2)$$

بحيث تمثل μ_i آثار التحديد أو الأثار المتعلق بعدم التجانس، أما ε_{it} يمثل حد الخطأ.

الجدول 2: نتائج تقدير أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام (GMM-syst)

المتغير التابع: معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (RGDPpc).			
Prob	T-statistic	Coefficient	
(0.000)*	4.60	0.2958049	$RGDPpc_{(-1)}$
(0.003)*	3.00	0.1805854	FDI
(0.000)*	-5.37	-0.492223	POP
(0.011)**	2.53	0.0187893	EF
154			Number of Obs
14			Number of groups
93.56 (0.000)*			Wald $chi_2(4)$
16.79 (0.724)			Sargan test
-1.78 (0.075)			Arellano-Bond test for AR(2)

ملاحظة: *()، **()، تمثل معنوية المعلمة عند مستوى معنوية 1% و 5% على التوالي.

المصدر: أعد بالاعتماد على برنامج (stata 14).

من خلال الجدول رقم (2) الذي يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام طريقة العزوم المعممة (GMM-syst)، نلاحظ بالنسبة إلى الاختبارات التشخيصية للنموذج أن قيمة احتمال إحصائية اختبار (Wald chi_2) أقل من 0.05% وهذا ما يشير إلى معنوية النموذج من الناحية الإحصائية، كما أن احتمال إحصائية اختبار (Sargan test) أكبر من 0.05%، وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص

على جودة وملائمة الأدوات المستعملة في النموذج وصلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير، أما فيما يخص اختبار (Arellano-Bond test) فقد بينت نتائج التقدير أن احتمال إحصائية هذا الاختبار أكبر من 0.05% أي قبول الفرضية العدمية قائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي من الدرجة الثانية لحد الخطأ العشوائي، وهذا ما يدل على صلاحية قيود العزوم المستعملة في التقدير.

كما تبين نتائج التقدير أعلاه ما يلي:

تأثير معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي المتأخر بفترة زمنية واحدة $RGDPpc_{(-1)}$ جاء موجبا ومعنوي إحصائيا عند مستوى 1%، إذ أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج في الفترة السابقة ب 1% ستؤدي إلى زيادة في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.29% في الدول العربية، وهذه النتيجة تبين أن النمو الاقتصاد في الدول العربية يتأثر إيجابا بالأداء الاقتصادي للفترة السابقة.

بينت نتائج التقدير أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي جاء موجبا ومعنويا عند مستوى 1%، إذ أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ب 1% تؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.18%، وهذه النتيجة موافقة لما جاء في النظرية الاقتصادية، فمن شأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المساهمة في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد من خلال نقل التكنولوجيا والمعارف إلى الدول العربية.

بالنسبة لمتغير النمو السكاني (POP)، فقد جاءت إشارته سالبة ومعنوية عند مستوى 1%، وهذا ما يتوافق مع ما جاءت به الأدبيات الاقتصادية التي نصت على وجود علاقة سلبية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، حيث أن كل زيادة في معدل النمو السكاني ب 1% تؤدي إلى انخفاض معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية بنسبة 0.49%، ويمكن تفسير ذلك بأن الزيادة السكانية في الدول العربية لا تؤدي إلى زيادة في معدلات إنتاجية العامل بسبب تدني المستوى التعليمي والتقني، وبالتالي فهي تشكل عبئا على الموارد الاقتصادية المتاحة للدول العربية.

أما عن تأثير الحرية الاقتصادية (EF)، فقد أظهرت نتائج التقدير أن العلاقة بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومعدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هي علاقة إيجابية ضعيفة ومعنوية عند مستوى 5%، فعند زيادة مؤشر الحرية الاقتصادية بمقدار درجة واحدة سيؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من

إجمالي الناتج المحلي بنسبة 0.018%، ويرجع الأثر الإيجابي الضعيف للحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي إلى تدني مستويات الحرية الاقتصادية في المنطقة العربية عن المستوى الذي يؤدي إلى زيادة الدور الإيجابي للحرية على النمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تؤيد ما توصلت إليه كل من دراسة (Vsevold I, and pierre L, 2013)، (Mohammed E, and Mahfuzul H, 2016)، (Borovic, 2014) والتي أكدت أن للحرية الاقتصادية تأثير إيجابي على أداء النمو الاقتصادي.

5. خاتمة:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية باستخدام بيانات عينة مكونة من 14 دول عربية خلال الفترة (2006–2017)، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام نموذج بانل الديناميكي (Dynamic Panel Data Models) وتقنية العزوم المعممة GMM-syst في عملية التقدير، بحيث تسمح لنا هذه المنهجية بقياس أثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في ما يلي:

- أكدت العديد من البحوث التجريبية أن للحرية الاقتصادية تأثير إيجابي على أداء النمو الاقتصادي، بما توفره من تعزيز للتنافس بين الأطراف الفاعلة، كما تؤدي إلى زيادة الابتكار، الفاعلية، وهو ما يفضي إلى زيادة الإنتاجية والتوسع في الاستثمارات؛
- يعد مؤشر الحرية الاقتصادية من بين أهم المؤشرات التي يهتم بها المستثمرون الأجانب قبل أن يقرروا الاستثمار في الدول المعينة؛
- تحتل معظم الدول العربية حسب مؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن مؤسسة (The Heritage Foundation) مراتب متدنية مقارنة ببقية مناطق العالم؛
- أظهرت نتائج اختبار (Sargan test) جودة وملائمة الأدوات المستعملة في النموذج وصلاحية شروط العزوم المستخدمة في التقدير، أما اختبار (Arellano-Bond test) فقد بين أن النموذج

المقدر باستعمال تقنية (GMM-syst) لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي التسلسلي بين الأخطاء من الدرجة الثانية؛

- أشارت نتائج الدراسة توافقا مع الفرضية القائلة بأنه يوجد تأثير إيجابي للحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، فعند زيادة مستوى الحرية الاقتصادية بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى زيادة معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية بنسبة 0.018%، وهذه النتيجة تؤكد على ما تم التوصل إليه في العديد من الدراسات السابقة أن الحرية الاقتصادية بشكل عام لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يمكن تقديم التوصيات التالية:

- ضرورة تبني الإصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم النمو والتنمية الاقتصادية في الدول العربية، وهذا بالتركيز على مهارات العمالة وتحديث أساليب الإنتاج وتعديل دور القطاع العام بما يشجع علي زيادة الإنتاجية؛
- العمل على الاستفادة من تجارب الدول الرائدة والتي تحتل المراتب الأولى في مؤشر الحرية الاقتصادية؛
- توضيح أهمية الحرية الاقتصادية لدى صناع القرارات الاقتصادية، باعتبار أن الحرية الاقتصادية من أهم العوامل والمؤشرات المستخدمة في مجال الأعمال والتجارة.

6. قائمة المراجع:

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2004). النشرة الفصلية. *23* (1)، 10.

سالم بن ناصر الإسماعيلي، و آخرون. (2015). *الحرية الاقتصادية في العالم العربي*. عمان: مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية معهد فريزر.

سالم بن ناصر الإسماعيلي، و آخرون. (2018). *الحرية الاقتصادية في العالم العربي*. عمان: مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية معهد فريزر.

عزة حجاري. (2014). أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية. *مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية* ، *16* (2)، 43.

Ali, C., Rami, A., & Hatem, D. (2011). The Effects of Economic Freedom Components on Economic Growth: An Analysis with A Threshold Model. *Journal of Politics and Law , 4* (2).

Arellano, M., & Bover, O. (1995). Another look at the instrumental-variable estimation of error-components models. . *Journal of Econometrics , 68*, 29 -51.

Blundell, R., & Bond, S. (1998). Initial Initial Conditions and Moment Restrictions in Dynamic Panel Data Models. *Jourbal of Econometric , 87*, 115-143.

Borovic, Z. (2014). Does Economic Freedom impact Economic growth: Decomposing the Effects for Bosnia and Herzegovina. *ACTA ECONOMICA , XII* (21).

Bucheli, M., & Teresa, G. (2011). Dynamic Panel Data: A Useflu Technique in Experiments. *ThE Papers from Department of Economic Theory and Economic History* , 06.

Cuney, K., & Feyza, A. (2014). Economic Freedom, Inflation Rate And Their Impact on Economic Growth: A Panel Data Analysis. *Romania Journal of Economic Forecasting , XVII* (1), 161.

2006*Economic Freedom of the world*

Erdal, F. (2019). *Economic freedom and economic growth: A Time Series Evidence From The ITALIAN Economy*. Consulté le 05 17, 2019, sur https://www.etsg.org/ETSG2004/Papers/erdal.pdf

Hall, J. (2011, FEB 10). *LearnLiberty.org*. Consulté le 05 17, 2019, sur https://www.libertarianism.org/media/around-web/economic-freedom-growth

Karolina, E. (2017). Does Economic Freedom Affect the Growth Rate ? Evidence From Middle-Income Countries. *International Business Program* .

Liang, Z. (2006). Financial Development and Incom Distribution : A System GMM Panel Analysis Whith Application to Urban China. *Journal of Economic Development , 2* (2), 15.

Mohammad, J. R., & Ramiar, R. (2013). The Effect of Trade Openness and Economic Freedom on Economic Growth: the Case of Middle East and East Asian Countries. *International Journal of Economics and Financial Issues , 3* (2), 376-385.

Mohammed, E. H., & Mahfuzul, H. (2016). Impact of Economic Freedom on the Growth Rate: A Panel Data Analysis. *Economies , 4*.

The Heritage Foundation. (s.d.). Récupéré sur https://www.heritage.org/index/

The Heritage Foundation. (2019). *Economic Freedom Index of 2019.* Washington: 25TH Anniversary Edition.

Vsevolod, I. G., & Pierre, L. R. (2013). The Impact of Economic Freedom on Economic Growth in the SADC: An Individual Component Analysis. *Economic Research Southern Africa (ERSA)* , working paper 327.

World Bank. (s.d.). Récupéré sur https://www.albankaldawli.org/